وعلى السنة الاركان الداخلة فيها اراد التقريب والا فالمصلي يحتاج لما
كرناه بزيادة فاردنا به بيان ما اليه الحاجة من شروط صحة الشروع
والدوام على صحتها وكلها فروض وعبر بلفظ الشئ الصادق بالشرط
والركن عن الشروط الطهارة من الحدث الاصغر والاكبر والخبث والمتعا
لاية الوضوء والحدث لغة الشئ الحادث وشرعا ما يفيه شرعية تقوم بالا
عضا الى غاية المزيل بها او منها طهارة الجسد والثوب والمكان الذي يعط
عليه فلو بسط ثيابا وقتا يصلي ساترا للعورة وهو لا يرى منه الجسد جا
نت صلاته وان كانت النجاسة رطبة فالقى عليها يبدا او نشى يابسا خشنا
او كبسها بالتراب فلم يجد ريح النجاسة جازت صلاته واذا امكن حمل بعو
به نجاسة او بعض عمامته طرف طاهر ولم يترك الطرف النجس تحركة
صح والا فلا كالواصار اسه حمة نجسة وجلوس صغير يستمسك في حجر
المصلي وطير متحس على راسه لا يبطل الصلاة اذا لم تتصل منه نجاسة مائعة
لان الشرط الطهارة من نجس غير معفو عنه وتقدم بيانه حتى انه يشترط
طهارة موضع القدمين فتبطل الصلاة بنجس مائع تحت احدهما او بجمعه
منهما مقدرا في الاصح وقيا سا على خفهم صحيح مع الكراهة وانتضاء عن
مكان طاهر لنجس ولم يمكث بمقدار ركن لا تبطل به وان مكث قدره بطلت
على المختار ومنها طهارة موضع اليدين والركبتين على الصحيح لا فتراض
السجود على سبعة اعظم واختاره الفقيه ابو الليث وانكر ما قيل من
عدم افتراض طهارة موضعها والان رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع
الكفين والركبتين شاذة ومنها طهارة موضع الجبهة على الاصح من الروايتين
عن ابي حنيفة وهو قولهما رحمهم الله لتحقق السجود عليها لان الفرض
وان كان يتادى بمقدار الانملة على المعتمد المرجوح يصير الوضع
معدوما حكما بوجوده على النجس ولو اعاده على طاهر في ظاهر الرواية

ولا يمنع

ولا يمنع نجاسة في محل انفه مع طهارة باقي المحل بالاتفاق لانه الاقل من
الدرهم ويصير كانه افترش على الجبهة مع الكراهة وطهارة المكان الذي من
الثوب المشروط نقضا بالدلالة اذ لا وجود للصلاة بدونه مكان وقد توجد
بدون ثوب كما لو بسط ثوبه على نجاسة لا تعلق بها حال سجوده ومنها
ستر العورة للاجماع على افتراضه ولو في ظلمة والشرط ستر ها من جوانبه
على الصحيح ولا يضر نظر ها من جيبه في قول عامة المشايخ ولا يضر لو نظر ها
احد من اسفل ذيله لان التكلف لمنعه فيه حرج والثوب الحرير والمغصوب
وارض الغير تصح فيها الصلاة مع الكراهة وسنذكره والمستحب ان يصلي
ثلاثة ثياب من احسن ثيابه قميص وازار وعمامة ويكره في ازار مع القدرة
عليها ومنها استقبال القبلة الاستقبال من قبلة المباشرة الوادي بمعنى
مقابلة وليست الدين للطلب لان الشرط المقابلة لا طلبها وهو شرط بالكتاب
والسنة والاجماع والمراد منها بقعتها لا البناء حتى لو نوى بنا الكعبة لا يجوز
الا ان يريد بجهة الكعبة وان نوى المحراب لا يجوز فلو كان المشاهد للكعبة
فرضه اصابة عينها اتفاقا لقدرته عليه يقينا والفرض لغير المشاهد اصابة
جهتها اي الكعبة هو الصحيح وبنية القبلة ليست بشرط والتوجه اليها يتحقق
عن النية هو الاصح وجهتها هي التي اذا توجه اليها الانسان يكون مستقبلا
للكعبة او هواها تحقيقا او تقريبا ومعنى التحقيق انه لو فرض خط من
تلقاء وجهه على زاوية قايمة الى الافق يكون مارا على الكعبة او هواها
ومعنى التقريب ان يكون ذلك منحرفا عن الكعبة او هواها انحرافا لا
يزول به المقابلة بالكلية بان بقي شئ من سطح الوجه سامتا لها او هواها
او غير المشاهد البعيد والغريب سواء ولو بمكة وحال بينه وبين الكعبة
بناء او جبل على الصحيح كما في الدراية والتجنيس ومن الشروط الوقت الا
لما بالكتاب والسنة والاجماع وقد نص على استقراطه في عدة من المواضع